المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17 أيـار 2025
No.17 May 2025

كافّة في اللغة العربية

م.د. نضال مشرف مخلف خيرالله
وزارة التربية - مديرية التربية في الأنبار– الأنبار- العراق
Orcid No: 0009-0004-2929-6682
Email: dr.nidhal.joani78@gmail.com

الخلاصة:
تناول البحث لفظة (كافّة) عند النحاة واللغوين قديماً عند المحدثين وخلافهم في خروجها عن الحال، واستعمالها مضافة ومعرفة بـ(ال) عند الكتّاب والمؤلفين المحدثين، وكان الهدف من البحث توضيح صورة الخلاف بينهم وأدلة كل منهم، وبيان الرأي الأشهر والجائز في استعمالها، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على مقدمة ومبحثين وخاتمة تضمن اهم النتائج التي توصلت اليها، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: كافّة، النحاة، التاريخ الوصفي.

Kaffah in the Arabic Language

Dr. Nidal Mushref Mukhallaf Khayrallah
Ministry of Education - Directorate of Education in Anbar - Anbar- Iraq
0009-0004-2929-6682:Orcid No
dr.nidhal.joani78@gmail.com Email:

Abstract:

The research dealt with the word (Kaffah) among grammarians and linguists in the past and among moderns and their disagreement over its departure from the state, and its use as an addition and definite article with (al) among modern writers and authors. The aim of the research was to clarify the image of the disagreement between them and the evidence of each of them, and to state the most famous and permissible opinion in its use. The nature of the research required that it be in an introduction, two chapters, and a conclusion that included the most important results reached, then a list of sources and references.

Keywords: Kaffa, grammarians, descriptive history.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين، وبعد:

إن العلم يعد كنزاً لا ينضب، واللغة العربية هي المفتاح الذي يفتح أبوابه، والأداة التي تساعد في استخراج جوهره. لذا فإن الحاجة التي تعملها ملحة، والآراء حول أهميتها في التعلم صائبة. لقد أولى أسلافنا الصالحون اهتماماً كبيراً بلغة القرآن، فكرسوا جهودهم في تدريسها وتصنيفها بين مؤلف وشارح، ومختصر ومُهذب. ومن هنا رغبتُ في السير على خطاهم والمساهمة بما استطيع، فاخترتُ موضوعاً بعنوان:

(كافّة) في اللغة العربية.

وكان الهدف من البحث ما يأتي:

أولاً: جمع ما وردَ من آراء حول (كافّة) عند النحاة واللغويين قديماً وعند المحدثين.

ثانياً: بيان آراء المانعين خروجها عن الحالية، والمجزين ذلك وما استندوا عليه.

ثالثاً: بيان تطور استخدام بعض الألفاظ ومنها (كافّة) حديثاً عند علماء اللغة مع بيان أن باب التطور مفتوح في الألفاظ والدلالات لان الحاجة تدعو إلى ذلك.

منهجية البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج التأريخي الوصفي التحليلي وفيه عرضتُ آراء النحاة واللغويين وأدلتهم من مانعين ومجزين والردُ عليها إن وجد مع مراعاة الترتيب الزمني لهؤلاء النحاة، كذلك إجراء الترجيح بعد تحليل ومناقشة أقوال النحاة.

خطة البحث:

تطلبت خطة البحث تقسيمه الى مبحثين، يسبقهما مقدمة وتتبعهما خاتمة وفهرس للمصادر والمراجع. في المقدمة، تم توضيح أهداف البحث، والمنهج المتبع فيه، والخطة التي تم السير عليها

المبحث الأول: كافّة عند النحاة واللغوين

المشهور إنَّ (كافّة) عند أكثر اللغوين والنحاة من الألفاظ النكرة المنصوبة على الحال، مختصة بـمَنْ يَعْقِل (أبن هشام الأنصاري، 1985)، معتمدين في ذلك على أقوال أئمة العربية (العدناني، د.ت)، واحتجوا على إن "كافّة" لم تستعمل في العربية إلا منصوبة على الحال واستندوا على ذلك بقوله "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ" (سورة سبأ، 28) وقوله تعالى "وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً" (سورة التوبة، 36) وغيرها من الآيات فقد وردت في خمسة مواضع من القرآن الكريم (عبد الباقي، 1364هـ؛ العدناني، د.ت) منصوبة على الحال وغير مضافة ولا محلاة بـ (ال).

ومنهم الهروي (ت 401 هـ) قال: عن قوله تعالى "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ" (سورة سبأ، 28): ((أي جامعاً لهم بالانذار، ومعنى كافّة في اللغة العربية الإحاطة)) (العروي؛ 1999) واختاره ابن بَرهان (ت 456) في شرح اللُّمَع، قال: ((وما استعملت العرب "كافّة" قط إلا حالاً)) (العكبري، 1984).

وقد خطّأ الحريري (ت 516) من يضيف (كافّة) إلى ما بعدها أو يستعملها معرفة بـ(ال) قال: ((ونظير هذا الوهم قولهم: حضرت الكافّة، فيوهمون فيه أيضاً على ما حكاه ثعلب فيما فسره من معاني القرآن كما وهم القاضي أبو بكر بن قريعة حين استثبت عن شيء حكاهُ، فقال: هذا ترويه الكافة عن الكافة والحافة عن الحافة، والصافة عن الصافة، والصَّوآب فيه أن يُقال: حضر الناس كافَّةً، كما قال سبحانه وتعالى: "ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً" لأن العرب لم تلحق لام التعريف بكافة كما لم تلحقها بلفظة معاً ولا بلفظة طرأ.)) (الحريري، 1998).

وجعل ابن يعيش (ت643 هـ) خروجها عن الحالية شاذاً وذلك عند شرحهِ قول الزمخشري (ت538 هـ) في مقدمة كتابه (المفصَّل): " محيط بكافةِ الأبواب " (يعيش الموصلي، 2001)، قال ابن يعيش: " وقوله " بكافّة الأبواب " شاذٌ من وجهين: أحدهما أنَّ كافة لا تستعمل إلا حالاً، وها هنا قد خفضها بالباء، على إنّه قد ورد منه شيءٌ في الكلام عن جماعة من المتأخرين، كالفارقي الخطيب، والحريري وقد عيب عليهما ذلك، والذين استعملوا لَجَأُوا إلى القياس والاستعمال ما ذكرناه)) (يعيش الموصلي، 2001).

ومنهم ايضاً النووي (ت 676هـ) الذي غلّط الفقهاء استعمالها مضافة ومعرفة بـ(أل) قال: ((لقد كثر في الوسيط وغيره من كتب الفقه استعمال لفظ (كافّة) بالالف واللام فيقولون هذا مذهب الكافّة، وهو قول الكافّة ويقولون إنما هذا مذهب كافّة العلماء، فيضيفون كافة ومرادهم بذلك الجميع وأكثر من استعمالها الخطيب بن نباتة – رحمة الله تعالى وهذا غلط عند أهل النحو واللغة، فلا يجوز استعمال كافة مضافة ولا بالألف واللام ولا تستعمل إلا حالاً فيقال هذا مذهب العلماء كافّةً وقول الناس كافةً فتنصب كافة على الحال كما قال الله تعالى: "ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً" وقال تعالى: "وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً" (النووي، د.ت).

وخطّأ الرضي (ت 686هـ) استعمالها مضافة قال: ((فقد يلزم بعض الأسماء الحالية، نحو: كافة، وقاطبة، ولا تضافان، وتقع (كافة) في كلام من لا يوثق بعربيته، مضافة غير حال وقد خطئوا فيه)) (الأستراباذي، 1978).

ولحّن ذلك أبو حيان (ت 745ه) في بحرهِ قال في إعراب (كافّة) من قوله تعالى "ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً" (سورة البقرة، 208) : ((وكافّة مما لَزِمَ انتصابُهُ على الحال نحو قاطبة، فإخراجها عن النصب حالاً لحنٌ)) (الأندلسي، 2001).

وقال في موضع آخر عند إعرابه (كافّة) في قوله تعالى: "وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً " (سورة التوبة، 36): ((وانْتَصَبَ كافّة على الحال من الفاعل أو من المفعول، ومعناه جميعاً. ولا يُثنى ولا يُجمع ولا تدخُلُه ال ولا يُتصَرَّف فيها بغير الحال) (الأندلسي، 2001)، ووافقه تلميذه السمين الحلبي (ت 756هـ) واختار النصب على الحال (الحلبيّ، د.ت).

وذهبَ مذهبه ابن هشام (ت761ه) بدليل ردّهُ قول الزمخشري عندما قدّر (كافّة) في قوله تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ" (سورة سبأ، 28) نعتاً لمصدر محذوف (الزمخشري، 1993؛ أبن هشام الأنصاري، 1985) قال ابن هشام: ((وتجويز الزمخشري الوجهين (الزمخشري، 1993) في "ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً" وهمٌ ؛ لأن كافة مختص بمن يَعْقِل، و وهمُهُ في قوله تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ" إذ قدّر " كافة" نعتاً لمصدر محذوف – أي إرساله كافة – أشد، لأنه أضاف الى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم فيه من الحالية، ووهمه في خطبة المفصّل إذ قال "محيطٌ بكافةِ الأبواب" أشدُّ وأشدُّ، لإخراجه عن النصب البَتَّة اليه)) (أبن هشام الأنصاري، 1985).

وقد نقل السمين الحلبي في الدر ردَّ شيخه أبي حيان على إجازة الزمخشري إعراب (كافة) نعتاً لمصدر محذوف في الاية المذكورة سابقاً (سورة سبأ: 28) قال السمين: ((قال الشيخ: أمّا كافّة بمعنى عامَّة، فالمنقول عن النحويين أنها لا تكون الا حالاً، ولم يُتَصَرَّفْ فيها بغير ذلك، فجعلُها صفة لمصدر محذوف خروجٌ عَمَّا نقلوا، ولا يُحفظُ أيضاً استعمالها صفة لموصوف محذوف)) (الحلبيّ، د.ت).

ومِن النحاة مَنْ خالف رأيّ الأكثرية وأجازوا إخراج (كافّة) عن الحال واستعمالها مضافة ومعرفة بـ(ال) ومنهم الشهاب الخفاجي (ت1069هـ) في شرحه لقول الحريري إنه لابد من تنكير ونصب (كافّة) على الحال، وذو الحال من العقلاء وهذا مما اشتهر في كلام النحاة وأهل اللغة.

قال الشهاب: ((وتحريره بعد ذكر كلام النحاة وأهل اللغة فيه أنه قال في شرح اللباب: "من الأسماء ما يلزم النصب على الحال استعمالاً نحو: طرأ وكافة وقاطبة، واستهجنوا إضافتها في كلام " الزمخشري " و " الحريري" كقوله في خبطة المفصّل " محيط" بكافة الأبواب " وهو مما خطأ فيه، ومخطئه هو المُخطئ، لأنا إذا علمنا وضع لفظ معنى عام بنقل من السلف وتتبع لموارد استعماله وفي كلام من يُعْتَد به ويستشهد بكلامه، ورأيناهم استعملوه على حالة مخصوصة من الإعراب والتعريف والتنكير ونحوه، فهل يمتنع استعماله على خلاف ما وردَ به مع صدق معناه الوضعي عليه أم لا ؟)) (الخفاجي، 1996) وهنا الشهاب استعان بقول صاحب شرح اللباب لتوضيح رأيه وشرحه قال: ((ومثاله ما نحن فيه، فإن (كافة) ورد عن العرب بمعنى الجميع، لكنهم استعملوه. منكراً منصوباً وفي الناس خاصة، ومقتضى الوضع ألا يلزمه ما ذكر فيستعمل كما استعمل " جميعاً" معرفاً ومنكراً بوجوه الإعراب في الناس وغيرهم)) (الخفاجي، 1996) ومعنى كلامه إنه يجيز استعمال(كافة) حالاً من غير العقلاء او معرفاً بالإضافة أو بالألف واللام ((لإنه انتقل من معنى الكفَّ أي المنع إلى معنى "جميع" المفيدة الإحاطة والشمول و (جميع) لا يمتنعُ فيه ذلك)) (الغلاييني، 1937)، قال الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي: ((قوله: (من الكفَّ) بمعنى المنع لكنها تجوّز بها عن معنى عامّة فقوله إذا عمتم الخ... بيان لوجه التجوّز المصحح له والمرجح اشتهاره في الدلالة على العموم حتى هجر معناه الحقيقي وصار كأنه حقيقتهُ وقطع النظر فيه عن معنى المنع)) (الخفاجي، د.ت).

وبعد ان بين الشهاب رأيه واختياره الجواز عَلّلَ إجازته: "والظاهر الجواز، لأنا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجرنا الواسع وعسر التكلم بالعربية على ما بعدهم، ولما لم يخرج عما وضع له فهو حقيقة أو الذي يشهدُ له العقل السليم أنه لا محيد عما قلناه إلا لمكابر ومعاند) (الخفاجي، 1996).

ثم أكد رأي من أجاز غير الحالية في (كافّة) ما قد ورد في كلام البلغاء على خلاف ما ادعوه قال الشهاب: ((كما في كتاب عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – " لأل بني كاكلة" فأن فيه: قد جعلت هكذا " لآل بني كاكلة" على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال عيناً ذهب إبريزا كتبه "عمر بن الخطاب" وختمه: كفى بالموت واعظاً بالموت يا عمر. قال الفاضل المحقق سعد الملة والدين في شرح "المقاصد": وهذا صح عنده والخط في آل "بني كاكلة" الى الآن. ولما آلت الخلافة إلى أمير المؤمنين "علي بن ابي طالب" – رضي الله عنه-، عُرِضَ عليه الكتاب فَنفَّذَ مافيه لهم...)) (الخفاجي، 1996).

وهنا استعان الشهاب بكتاب لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) (التفتازاني، 1981) ورد فيه استعمال (كافّة) معرفة غير منصوبة لغير العقلاء قال الشهاب: ((وهو من الفصحاء بمكان، وقد سمعه مثل " علي" ولم ينكره وهو واحد الأحدين فأي إنكار واستهجان؟)) (الخفاجي، 1996).

ثم ختم الشهاب ما يؤيد رأيه بالجواز بأن النحاة واللغويين لم يصيبوا فيما التزموه من النصب والتنكير وإختصاصه بالعقلاء لأنهم اختلفوا أيضاً في أصله وتاءه فتصرفوا في استعماله للتعميم قال الشهاب: ((والحاصل أنهم روايةٌ ودرايةٌ لم يصيبوا فيما التزموه من تنكيره ونصبه واختصاصه بالعقلاء، وأنهم اختلفوا في أصله: هل هو مصدر أو اسم فاعل من الكف؟ وأن تاءه هل هي للمبالغة أو للتأنيث كتاء جماعة؟ ثم إنهم تصرفوا فيه واستعملوه للتعميم بمعنى جميعاً؛ فلا يغرنك القيل والقال، فماذا بعد الحق إلا الضلال)) (التفتازاني، 1981).

ومما أكد رأيه أيضاً تعليقه على قول الحريري: ((باتفاق كافّة أهل الملل)) (الحريري، 1998) قال الشهاب: ((وقال المصنف: (باتفاق كافّة أهل الملل)، استعمل فيه "كافّة" على خلاف ما قدمه، فكأنه نسيه، أو الله أنطقه بالحقِ)) (الحريري، 1998).

وممن أجاز الجواز أيضاً الصبان (ت 1206هـ)، فبعد أن ذكر إجازة الزمخشري (الزمخشري، 1987؛ أبن هشام الأنصاري، 1985) في قوله تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ" (سورة سبأ، 28) إن (كافّة) صفة لمصدر محذوف أي إرسالة كافة للناس وهو قول اعترضه أكثر النحاة، لأن (كافّة) مختص بمن يَعْقِل وبالنصب على الحال كـ(طراً) و (قاطبة)، لذلك نقل الصبان ما نَقله الشهاب في شرحه للدرة كتاب عمر بن الخطاب لبني كاكلة لتأكيد إجازة خروج كافّة عن الحالية وعدم اختصاصه بالعقلاء (الصبان، 1997).

وأيده بهذا القول الآلوسي (ت 1270 هـ) واستعان بقول الشهاب في تفسيره: روح المعاني قال: ((واشتهر انه لا بد من تنكيره ونصبه على الحال وكون ذي الحال من العقلاء، وخطّؤا والزمخشري في قوله في خطبة المفصَّل: محيطاً بكافة الأبواب ومخطئه هو المخطئ؛ لأنا إذا علمنا وضع لفظ لمعنى عام ينقل من السلف وتتبع لموارد استعماله في كلام مَنْ يعتد به أو رأيناهم استعملوه على حالة مخصوصة من الإعراب والتعريف والتنكير ونحو ذلك جاز لنا ما هو الظاهر أن نخرجه عن تلك الحالة لأنا لو اقتصرنا في الألفاظ على على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة نكون قد حجرنا الواسع وعسر التكلم بالعربية مِن بعدهم)) (الآلوسي، د.ت).

ثم أجاز أن يستعمل (كافّة) معرفاً ومنكراً بوجوه الاعراب في الناس وغيرهم قال: ((وهو في كل ذلك حقيقة حيث لم يخرج من معناه الذي وضعوه له وهو معنى الجميع، ومقتضى الوضع أنه لا يلزمه ما ذكر ولا ينكر ذلك إلا جاهل أو مكابر)) (الآلوسي، د.ت).

ثم نقل ما نقله الشهاب والصبان إنه ورد في كلام البلغاء ما يثبت ذلك حيث نقل كتاب عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لبني كاكلة وعلّقَ عليه بقوله ((فانظر كيف استعمل عمر بن الخطاب معرفة غير منصوبة لغير العقلاء، وهو من هو في الفصاحة وقد سمعه علي كرم الله تعالى وجهه ولم ينكره وهو واحد الأحدين، فأي إنكار واستهجان يقبل بعد)) (الآلوسي، د.ت).

المبحث الثاني: كافة عند المُحْدَثِينَ:

لا يختلف رأي المُحْدَثينَ عن رأي النحاة واللغاة القدامى في (كافّة) فقد انقسمت آراؤهُمْ إلى رأيينِ:

الرأي الأول: خطّأوا مَنْ يُضيف (كافّة) إلى ما بعدها أو يستعملها معرفّة بـ(ال) أي إنها منصوبة على الحال، ومنهم إبراهيم المنذر وعباس أبو السعود، ومازن المبارك، وأمين آل ناصر الدين قال إبراهيم المنذر: ((تحاشدتْ الجماهير من كافّة القرى، والصواب: من كل القرى، لأن (كافّة) لا تستعمل إلا حالاً من العقلاء) (إبراهيم، 1927).

وقد جعل عباس أبو السعود فصلاً في كتابه أزاهير الفصحى سماه (فصل في الفاظ لا تدخلها (ال)، وجعل منها (كافّة، وقاطبة، وطراً) قال في كتابه: ((هذه الالفاظ الثلاثة لا يجوز بالإجماع دخول (ال) عليها؛ لأنها لا تقع إلا أحوالاً)) (أبو السعود، 1988).

وذكر الأستاذ مازن المبارك فقرة في كتابه سماها قلْ ولا تقلْ قال فيها: ((قلْ الناس كافةً، ولا تقلْ كافّةِ الناس)) (المبارك، 1979)

واختار امين آل ناصر الدين النصب على الحالية أيضاً في كتابهِ دقائق العربية: " يقال (جاء القومُ كافّةً) أي جاؤوا جميعاً، ولا يقال (جاءت كافةُ القوم) ولا (جاءت الكافّة) وهي أبداً منصوبة على الحال... ولا تستعمل في غير العاقل" (ناصر الدين، 1952).

وقد اطلعت على مقالة بعنوان: (انقذوا كلمة كافّة قبل فوات الآوان !؟) للأستاذ الدكتور ياسر الملاح منشورة على موقع الصحيفة: (صاحبة الجلالة "اللغة العربية"، د.ت) وذكر فيها المؤلف إن اللغة العربية تتعرض في هذه الأيام لطامة كُبرى تستهدف الأصوات والمفردات، والتراكيب والدلالات والامثلة، لطغيان العامية وكثرة الدخيل والمُعرب في اللغة المحكية المعاصرة وسلّط الباحث الضوء على خطأ فادح يقع فيه كثيرٌ من المتكلمين بالفصحى كالخطباء والكتّاب وهو ما يتعلق باستخدام كلمة (كافّة) فقد وَضَّحَ الباحث بالآيات القرآنية التي وردت فيها (كافّة)، إنَّ (كافّة) لم ترد في القرآن إلا منصوبة على الحال وإن كافَّة وغيرها من الالفاظ مثل عامة وخاصة لها خصوصية في الاستعمال فلا تجيز اللغة تغيير ما وردت عليه في الاستعمال الفصيح وعلل ذلك إنه لو فتح الباب لهذا التصور في النحو، لتغيرت اللغة وتشرذمت وأصبحت لغات منذ زمن بعيدٍ وهو بهذا الرأي يكون ممن لم يجز خروج (كافّة) عن الحالية وكأن الأستاذ لم يطلع على رأي النحاة و اللغاة الذين اجازوا فيها الإضافة والتعريف ممن استشهدوا بقول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وذكروا إن الاقتصار في الألفاظ على ما استعمله العرب العاربة والمستعربة نكون قد حجرنا الواسع وعسَر التكلم بالعربية على من بعدهم (الآلوسي، د.ت).

أما **الرأي الثاني:** وهم مَن اجازوا خروجها عن الحالية وإضافتها وتعريفها بـ(ال)، ومنهم عباس حسن، والشيخ مصطفى الغلاييني ومحمد علي النجار، ومحمد العدناني، والدكتور إميل يعقوب.

ذكر الأستاذ عباس حسن إن أكثر اللغويين والنحاة ذكروا الفاظاً لا تستعمل إلا منصوبة على (الحال) ومنها(كافّة) و (قاطبة)، ثم نقل رأي الصّبان قال: ((غير ان الصّبان سجل في باب الحال جـ3 عند الكلام على الآية السابقة (سورة سبأ؛ 28) استعمال (كافّة) مجرورة ومضافة في كلام عمر بن الخطاب... وعرض الصبان بعد ذلك لتفصيلات أخرى تختص بهذه الكلمة وباستعمالها" (حسن، د.ت).

ثم نقل الأستاذ نصاً على هامش القاموس المحيط قال فيه: يجوز استعمال هذه الكلمة مقرونة بال أو مضافة قال: ((منقول عن شرح القاموس يجيز استعمال هذه الكلمة مقرونة بال أو مضافة، وأن رفض هذين الاستعمالين لأ مسوَّغ له، ونص كلامه: "وما رفضوه رده الشهاب في شرح الدرة، وصحح أنه يقال وأن كان قليلاً. ا.هـ")) (حسن، د.ت)، وما نَقلهُ الأستاذ عباس حسن من نصوص تؤكد جوازه استعمال (كافّة) مضافة أو محلاة بـ(أل) وإن لم يصرح بذلك..

ومن الْمُحَدثينَ أيضاً الشيخ محمد علي النجار (يعقوب، د.ت)، والشيخ مصطفى الغلايني قال الشيخ عند الكلام على (كافّة): ((المشهور إن (كافّة) لابد من تنكيره ونصبه على الحال وذو الحال من العقلاء فإنه ورد عن العرب بمعنى الجميع لكنهم استعملوه منكراً منصوباً وفي الناس خاصة)) (الغلاييني، 1937).

ثم ذكر الشيخ رأي النحاة ومنهم مَن استهجن إضافتها في كلام الزمخشري والحريري وعلّق على هذا بقوله: ((ولكن عدم وروده إلا كذلك لا يمنع استعماله حالاً من غير العقلاء، أو معرفاً بالإضافة أو بالألف واللام، لأنه انتقل من معنى الكف أي المنع إلى معنى "جميع" المفيدة الإحاطة والشمول، و"جميع" لا يمتنع فيه ذلك)) (الغلاييني، 1937).

ثم أورد الشيخ قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لبني كاكلة مستشهداً به على استعمال كافّة مضافة (يعقوب، د.ت).

وممن أجاز أيضاً الأستاذ محمد العدناني، فبعدَ إن ذكر رأي الصبان والشهاب وما استشهدوا به من قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لبني كاكلة، قال: ((وحسبُنا أن يستعملها عمر بن الخطاب مضافة إلى جمع سالم، وُيُقِرها إمام الفصاحة والبيان علي بن أبي طالب، لندحض بذلك حجج من أنكروا ذلك)) (يعقوب، د.ت)

وقال في موضع أخر بعد أن ذكر آراء النحاة واللغاة في المسألَة:((فمن هذا كله ترى أن نصب (كافّة) على الحال قويٌ وبليغ، وأنَّ إضافتها وتحليتها بـ(ال) جائزة" (يعقوب، د.ت)

وإلى هذا الرأي ذهب الدكتور إميل يعقوب، والباحث المطلع أو القارئ لكتابه: (مُعجم الخطأ والصواب في اللغة) يستدرك رأيه في الإجازة من أول الصفحة فقد كتب الدكتور مادة (ك ف ف)، جاء الناس كافّةً أو جاء كافّة الناس وهذا دليل واضح على إجازته النصب على الحال أو عدم النصب (يعقوب، د.ت).

ثم ذكر الدكتور إميل آراء النحاة في (كافّة) فمنهم المُخطأ ومنهم المجيز، ونقل استعمال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كلمة (كافّة) مضافة، وعَلَّقَ على قوله: ((ويكفي أن يستعمل عمر بن الخطاب كلمة كافة مضافة، ثُمَّ يُقرُّه علَى هذا الاستعمال علي بن أبي طالب وهو إمام الفصاحة والبيان، كي نجَّوز استعمال الكلمة مضافة)). (يعقوب، د.ت)

ثم نقل إميل يعقوب ما يقوي رأيه استخدام كثير من اللغوين كلمة (كافّة) مضافة أو محلاة بـ(ال) ومنهم الحريري، وابن منظور (ت771هـ) في لسان العرب والزبيدي (ت 1205هـ).

وهذا ما تذهب إليه الباحثة من إجازة الإضافة وتحليتها بـ(ال) كما ذكر الدكتور إميل يعقوب والأستاذ محمد العدناني (العدناني، د.ت)، أن كثيراً من النحاة واللغويين اللذينَ خطأوا استعمالها مضافة أو معرفة بـ(ال) قد استعملوها في كتبهم مضافة، ومنهم الحريري وذلك في قوله: ((وتشهد الآية باتفاق كافةِ أهل الملل (الحريري، 1998)، والحريري نفسه قد خطّأ هذا الاستعمال كما ذُكِرَ في أول البحث (الحريري، 1998).

وقال الجوهري (ت 393هـ) في الصحاح: ((والكافّة: الجميع من الناس" (الجوهري الفارابي، 1987).

وقد ردَّ قوله الفيروز آبادي (ت817هـ) في القاموس قال: ((ولا يقال: جاءت الكافة لأنه لا يدخلها ال و وَهَمَ الجوهري ولا تضاف)) (الفيروزآبادي، 2006؛ الزبيدي، د.ت).

ومنهم أيضا ابن منظور (ت711ه) قال في لسان العرب ((كما ذهب اليه الكافة)) (ابن منظور، د.ت).

ومنهم الزبيدي في تاج العروس الذي ذكر إن كافّة لا يدخلها (الْ) قال: ((وجاء الناسُ كافّةً: أي جاءوا كلهم، ولا يُقال: جاءت الكافّة؛ لأنه لا يدخلها ال، و وَهَمَ الجوهري ولا تضاف)) (الزبيدي، د.ت). ، وقال في موضع آخر ((كما ذهب إليه الكافة)) (الزبيدي، د.ت)، وبذلك ندحض حجج جميع من أنكرو ذلك، وأنَّ نصب (كافّة) على الحال قويٌ وبليغ، وأن إضافتها وتحليتها بـ(ال) جائزة (العدناني، د.ت).

الخاتمة:

استنتج مما سبق عدة نتائج رئيسية منها:

أولاً: وردتْ (كافّة) في القرآن الكريم نكرة حال غير مضافة، وغير محلاة ب(ال) .

ثانياً: استعمال (كافّة) مضافة ومحلاة ب(ال) من الأساليب المتداولة في الألسنة، وفي الكتابات، والفصيح أن تأتي (كافّة) نكرة منصوبة على أنها حال، وهو الأقوى والأبلغ واضافتها وتحليتها ب (ال) جائز، وهناك من النحاة واللغويين مَنْ استعمالها مضافة ومحلاة بـ(ال) في مؤلفاتهم مع منعهم خروجها عن الحالية وهذا ما أكد الإجازة.

ثالثاً: ليس من شكٍ أن العصر الحديث يُعد عصر أزدهار العربية، فيه تطورات أَساليبها وتنوعت أغراض تعبيرها لذلك نؤيد ما ذكره الآلوسي إن الأقتصار في الألفاظ على ما استعملته العرب يمنع التوسع في اللغة ويحجرها ويعسر التكلم بها.

المصادر والمراجع

1. إبـراهيم، م. (1927). كتاب المنذر. ط1، بيروت، لبنان: مطبعة السلام.

2. ابـن منظـور، (د.ت). لسان العرب. (ع. أ. ك. و أ. ح. و ه. م. الشاذلي، المحققون). القاهرة، مصر: دار المعارف.

3. أبن هشام الأنصـاري، ج. ب. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. (م. المبارك و م. ع. حمد الله، المحققون). دمشق، سوريا: دار الفكر.

4. أبـــو الســـعود، ع. (1988). أزاهير الفصحى في دقائق اللغة. القاهرة: دار المعارف.

5. الأســـــترابادي، ر. (1978). شرح الرضي على الكافية. (ي. ح. عمر، المحقق). جامعة قاريونس.

6. الآلوســـــي، ش. م. (د.ت). روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

7. الأندلسي، أ. ح. م. ب. يُ. (2001). البحر المحيط. (ع. أ. عبد الموجود و ع. م. معوض، المحققون). ط1، بيروت، لبنـان: دار الكتب العلمية.

8. التفتـــازاني، س. د. م. ب. ع. (1981). شرح المقاصد في علم الكلام. باكستان: دار المعارف النعمانية.

9. الجوهري الفـارابي، أ. ن. إ. ب. ح. (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. (أ. ع. عطـار، المحقق). بيروت، لبنـان: دار العلم للملايين.

10. الحريري، ق. ع. ب. م. ب. ع. (1998). درة الغواص في أوهام الخواص. (ع. مطرجي، المحقق). ط1، بيروت، لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية.

11. حسن، ع. (د.ت). النحو الوافي. القاهرة، مصر: دار المعارف.

12. الحلبيّ، أ. ب. ش. ب. يُ. (د.ت). الدار المصون في علوم الكتاب المكنون. (أ. م. الخراط، المحقق). دمشق، سوريا: دار القلم.

13. الخفـاجي، أ. ب. م. (1996). شـرح درة الغـواص. (ع. ف. فرغلـي و ع. قرنـي، المحققـون). ط1، بيروت، لبنان: دار الجيل.

14.الخفاجي، ش. ح. ب. م. (د.ت). حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي. بيروت، لبنان: دار صادر.

15.الزبيدي، م. ب. م. ب. ع. (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس. (فريق من المحققين، المحققون). بيروت، لبنان: دار الهداية.

16.الزمخشري، أ. ق. م. ب. ع. (1987). الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل. بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.

17.الزمخشري، أ. ق. م. ب. ع. (1993). المفصَّل في صنعة الإعراب. (ع. بن ملحم، المحقق). ط1، بيروت، لبنان: مكتبة الهلال.

18.الصبان، أ. ع. م. ب. ع. (1997). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

19.صحيفة صاحبة الجلالة اللغة العربية. (د.ت)، في اللغة العربية، من موقع https://www.arabiclanguageic.org/view_page.php?id=6521

20.عبد الباقي، م. ف. (1364هـ). المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. القاهرة، مصر: مطبعة دار الكتب المصرية.

21.العدناني، م. (د.ت). مُعجم الأخطاء الشّائِعَة. (ر. ع. النجي). بيروت، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

22.العروي، أ. ب. أ. ب. م. (1999). الغَريْبَين في القرآن والحديث. (أ. ف. المزيدي، المحقق). الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.

23.العكبري، ب. أ. و. ب. ع. (1984). شرح اللُّمَع. (ف. فارس، المحقق). ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

24.الغلاييني، م. (1937). نظرات في اللغة والادب. بيروت، لبنان: مطبعة وزنكو غراف.

25.الفيروزآبادي، م. أ. ط. م. ب. ي. (2006). القاموس المحيط. (مكتب تحقيق التراث، المحقق). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

26.المبارك، م. (1979). نحو وعي لغوي. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

27.ناصر الدين، أ. آ. (1952). دقائق العربية. محمد سعيد مسعود.

28.النووي، أ. ز. م. ب. ش. (د.ت). تهذيب الأسماء واللغات. (شركة العلماء، الناشر). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

29.يعقوب، إ. (د.ت). مُعْجَم الخطأ والصواب في اللغة. بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.

30.يعيش الموصلي، م. ب. (2001). شرح المُفصَّل. (إ. يعقوب، مقدمة). ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

المصادر الاجنبية:

1- Ibrahim, M. (1927). Kitab al-Mundhir. 1st ed., Beirut, Lebanon: Al-Salam Press.

2- Ibn Manzur, (n.d.). Lisan al-Arab. (A. A. K. and A. H. and H. M. al-Shadhili, the investigators). Cairo, Egypt: Dar al-Maaref.

3- Ibn Hisham al-Ansari, J. B. (1985). Mughni al-Labib an Kutub al-A'arib. (M. al-Mubarak and M. A. Hamad Allah, the investigators). Damascus, Syria: Dar al-Fikr.

4- Abu al-Saud, A. (1988). Azahir al-Fusha fi Daqa'iq al-Lugha. Cairo: Dar al-Maaref.

5- al-Astarabadi, R. (1978). Sharh al-Radhi on al-Kafiya. (Y. H. Omar, the investigator). Garyounis University.

6- al-Alusi, Sh. M. (n.d.). Ruh al-Ma'ani fi Tafsir al-Qur'an al-Karim wa al-Sab' al-Mathani. Beirut, Lebanon: Dar Ihya al-Turath al-Arabi.

7- Al-Andalusi, A. H. M. B. Y. (2001). Al-Bahr Al-Muhit. (A. A. Abdul-Mawjoud and A. M. Muawad, investigators). 1st ed., Beirut, Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

8- Al-Taftazani, S. D. M. B. A. (1981). Explanation of the Objectives in Theology. Pakistan: Dar Al-Maaref Al-Nu'maniyah.

9- Al-Jawhari Al-Farabi, A. N. I. B. H. (1987). Al-Sihah, the Crown of Language and the Correct Arabic. (A. A. Attar, investigator). Beirut, Lebanon: Dar Al-Ilm Lil-Malayin.

10- Al-Hariri, Q. A. B. M. B. A. (1998). Durrat Al-Ghawwas fi Awham Al-Khawass. (A. Matraji, investigator). 1st ed., Beirut, Lebanon: Foundation of Cultural Books.

11- Hassan, A. (n.d.). Al-Nahw Al-Wafi. Cairo, Egypt: Dar Al-Maaref.

12- Al-Halabi, A. B. Sh. B. U. (n.d.). The Preserved House in the Sciences of the Hidden Book. (A. M. Al-Kharrat, Investigator). Damascus, Syria: Dar Al-Qalam.

13- Al-Khafaji, A. B. M. (1996). Explanation of Durrat Al-Ghawas. (A. F. Farghali and A. Qarni, Investigators). 1st ed., Beirut, Lebanon: Dar Al-Jeel.

14- Al-Khafaji, Sh. H. B. M. (n.d.). Al-Shihab's Commentary on Al-Baydawi's Interpretation. Beirut, Lebanon: Dar Sader.

15- Al-Zubaidi, M. B. M. B. A. (n.d.). Taj Al-Arous min Jawahir Al-Qamus. (A group of investigators, investigators). Beirut, Lebanon: Dar Al-Hidaya.

16- Al-Zamakhshari, A. Q. M. B. A. (1987). Al-Kashshaf 'an Haqa'iq Ghawamid Al-Tanzil. Beirut, Lebanon: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

17- Al-Zamakhshari, A. Q. M. B. A. (1993). Al-Mufassal fi Sanat al-I'rab. (A. Bin Malham, the investigator). 1st ed., Beirut, Lebanon: Maktabat al-Hilal.

18- Al-Sabban, A. A. M. B. A. (1997). Al-Sabban's commentary on Al-Ashmouni's explanation of Ibn Malik's Alfiyyah. Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

19- Her Majesty's Arabic Newspaper. (DT), in Arabic, from the https://www.arabiclanguageic.org/view_page.php?id=6521 website

20- Abd al-Baqi, M. F. (1364 AH). The indexed dictionary of the words of the Holy Qur'an. Cairo, Egypt: Dar al-Kutub al-Masriya Press.

21- Al-Adnani, M. (n.d.). Dictionary of common errors. (R. A. al-Naji). Beirut, Lebanon: Maktabat Lubnan Nashirun.

22- Al-Aroui, A. B. A. B. M. (1999). Al-Gharibān fi al-Qur'ān wa al-Hadith. (A. F. al-Muzaidi, the investigator). Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia: Nizar Mustafa al-Baz Library.

23- Al-Akbari, B. A. and B. A. (1984). Explanation of Al-Luma' (F. Faris, the investigator). 1st ed., Beirut, Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

24- Al-Ghalayini, M. (1937). Views on Language and Literature. Beirut, Lebanon: Wazanko Graf Printing House.

25- Al-Fayruzabadi, M. A. T. M. B. Y. (2006). Al-Qamoos Al-Muhit (Heritage Investigation Office, the investigator). Beirut, Lebanon: Al-Risala Foundation.

26- Al-Mubarak, M. (1979). Towards Linguistic Awareness. Beirut, Lebanon: Al-Risala Foundation.

27- Nasser Al-Din, A. A. (1952). Minutes of Arabic. Muhammad Saeed Masoud.

28- Al-Nawawi, A. Z. M. B. Sh. (n.d.). Tahdhib Al-Asma' wal-Lughat (Scholars Company, publisher). Beirut, Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

29- Ya'qub, I. (n.d.). Dictionary of Correct and Wrong in Language. Beirut, Lebanon: Dar Al-Ilm Lil-Malayin.

30- Yaish Al-Mawsili, M. B. (2001). Explanation of Al-Mufassal. (I. Yaqoub, Introduction). 1st ed., Beirut, Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.